المسئلة الاولى وذكر في بعضها انه لا يحفظ نظائر لاحكام المدعي لان الشهادة الاولى في هذه المسئلة
ليست بحجة اصلا بدون الشهادة الثانية فكان وجودها وعدمها سواء وكذا التوبة والخانوت وجميع
العقارات ثم قال في الكتاب وهذا اذا لم يكن الدار مشهورة فان كانت مشهورة باسم رجل
كدار عمرو بن حريث بالكوفة ودار المربد بالبصرة وشهدت بها الشاهدان بذلك وان لم يذكر
الحدود لا تقبل شهادتهما في قول ابي حنيفة وتقبل في قول صاحبيه والصحيح اذا كانت
مشهورة فعلى هذا الخلاف ايضا واجمعوا ان الرجل اذا كان مشهورا كشهرة ابي حنيفة وابن
ابي ليلى لا يحتاج فيه الى ذكر الاسم والنسب فان لم يكن العقار مشهورا فشهد الشهود على
الحدود الثلاثة دون الرابع جازت شهادتهم استحسانا ويقضى بها للمدعي ويجعل
الحد الثالث كحد يالحد الاول وان ذكر الحدود الاربعة وغلطوا في الحد الرابع لا تقبل
شهادتهم قياسا واستحسانا ولو شهدوا ان جميع ما في يده من الدور والاراضي وغيرها
التي هي معروفة للمدعي هذا ميراث له عن ابيه فلان لا يجوز حتى يقولوا ارثا غير وهبة ونحن نعرف الحدود
جازت شهادتهم بالطريق الذي قلنا فيما تقدم وان كانوا لا يعرفون الحدود لا تقبل شهادتهما
رجل شهد على رجل انه نقص حائطه فلان انف ذكروا حدود الحائط وتبينوا الطول
والعرض جازت شهادتهم وان لم يذكروا قيمة لان بيان الحدود والطول والعرض يعرف
القاضي قيمته بالسؤال عن اهل قول ابو حنيفة رضي الله عنه وعندي لا بد ان يذكروا ان المدة التي
وبينوا موضعه لان الحائط من الدرج الحائط من الخشب مختلفان اختلافا فاحشا
رجل ادعى بحري ماء في ارض رجل او طريقا في دار رجل في بعض الروايات انه لا تسمع
دعواه ولا تقبل الشهادة الا بعد بيان الموضع والطول والعرض وذكر في الاصل انه
تسمع دعواه وتقبل الشهادة وان لم يبينوا ذلك رجل له تسعة اولاد اقر في صحته
بجواز اقراره ان لخمسة من اولاده فلان وفلان وذكر اسمائهم في الصك عليه الف
ودرهم ثم مات بعد ذلك فطلب خمسة من اولاده ذلك وانكر سائر الورثة فشهد
الشهود على اقراره بذلك في صحته وقالوا لا نعرف المقر لهم لانهم ماكانوا حاضرين
عندنا لا تقبل قالوا ان اقر سائر الورثة باسمائهم ولا يثبت المال بشهادة كل واحد من الرجل
لغائب وذكر الاسم والنسب وادعى المال كان المال له وان جحد سائر الورثة اقامة
كلف المدعون اقامة البينة على انهم يسمون بالاسماء التي ذكر الشهود فان اقام

البينة

البينة ولم يكن في الورثة سواهم بذلك الاسم يقضي لهم بالمال رجل ادعى على رجل انه استهلك
عليه وابا عبدا مملوكا فشهد الشهود له بذلك قال الكرخي رحمه الله ينبغي ان يذكر الذكر
والانثى فان لم يذكروا اخاف ان تبطل الشهادة ولا يقضي بشيء وان بينوا ذلك جازت
شهادتهم والحاجة الى بيان اللون لان المنافع تختلف بالذكورة والانوثة لا بالالوان
قال ابو حنيفة رضي الله عنه وينبغي ان لا يشترط الخنثى كالزمن والخارج والاعمى ولا يشترط
ذكر الانوثة لان الذكر والانثى في الحيوان جنس واحد وقد مر من قبل هذا مسئلة
المتفقة اذا شهد الشهود ان المدعى عليه غصب شاة لهذا المدعي واد خلها في غنمه
جازت شهادتهم وان ذكروا الانوثة الذكورة والشاة اسم جنس تناول الذكر والانثى
ولهذا الوكيل انسانا ان يشتري له حمارا او فرسا صح التوكيل وان لم يذكر الذكورة والانوثة
وشهود السرقة اذا اختلفوا في الذكورة والانوثة لا تقبل شهادتهم فذلك لان على
انه لا بد من الذكورة والانوثة في دعوى الغصب والاستهلاك رجل ادعى على ورثة ميت
حالا وا حضر شاهدين شهدا ان المتوفى احدث هذا المدعي سنديدا فيه دراهم وابطالهم وزن
الدراهم قالوا ان علم الشاهدان انه كان في الصرة دراهم حين وزنها لهم شهدوا عند ما ينتقض
عندهم فيما خالف الدراهم قال ابو حنيفة رضي الله عنه قالوا ينبغي ان يعلم بجودتها لاحتمال ان وقع
من غير ان نعقد بيعا تبايعا فاسدا جاز ذلك فان وقعت الخصومة بينهما بعد ذلك وسمت
الحاجة الى الشهادة قالوا ينبغي للشاهدين ان يشهدا انه دفع اليه دراهم وقبضه منه
البيع ولا يشهدان على البيع الا اذا كان بينهما معاينة يعلم الشهود ان الاخذ والاعطاء
كان على وجه البيع والقاضي الذي وقعت عنده الخصومة يعتقد جواز البيع بالتعاطي
رجل ادعى دارا انها ورثها من ابيه ورجل اخر ادعى انه اشتراها من المتوفى ذلك في حياة
مدعي الشراء شهدوا ان الميت باعها منه ولم يقولوا انه باعها وهو يملكها قالوا ان
كانت الدار في يد مدعي الشراء ومدعي الميراث فالشهادة جائزة لان الشهادة على
مجرد البيع انما لا تقبل اذا لم تكن الدار في يد المشتري او في يد الوارث اما اذا كانت
في يد المشتري او في يد الوارث كانت الشهادة على البيع بمنزلة الشهادة على
البيع والقبض وهو لا يحتاج الا ذكر ملك البائع ولا ان مدعي الميراث والشراء من الميت
كل واحد منهما تثبت ملك فلا حاجة الى ذكر ملك الميت كما لو شهدوا ان الميت اقر بها